المرفق 01: تقرير مجموعة التركيز المعنية بالحاويات البحرية والتابعة لهيئة تدابير الصحة النباتية لعام 2023

1- المعلومات الأساسية والسياقية

وافقت هيئة تدابير الصحة النباتية (الهيئة) في عام 2017 على تعليق المساعي لوضع معيار دولي لتدابير الصحة النباتية يتعلّق بالحاويات البحرية، لمدة خمس سنوات. ففي ذلك الوقت، لم تكن بعض الأطراف المتعاقدة والعديد من الأقاليم مستعدة لمواصلة وضع مشروع معيار دولي لتدابير الصحة النباتية. وشملت الأسباب المذكورة عدة قضايا تشغيلية وقانونية وعملية كان يُعتقد أنها تتجاوز قدرة المنظمات القطرية لوقاية النباتات و/أو سلطتها. وتم الاتفاق على أن الهيئة ستعيد النظر في الحاجة إلى وضع معيار دولي بعد خمس سنوات وبالاستناد إلى التحليل الذي سيجريه فريق المهام المعني بالحاويات البحرية (فريق المهام) بشأن تأثير الإجراءات التكميلية التي أوصت بها الهيئة على الحد من مخاطر الآفات المرتبطة بالحاويات البحرية.

وناقشت الهيئة، في دورتها الخامسة عشرة (2021)، أفضل السبل للمضي قدمًا في العمل المتعلّق بفريق المهام الذي انتهت ولايته في أواخر عام 2021، وطلبت إلى فريق المهام وضع مشروع اختصاصات لمجموعة تركيز محتملة تابعة للهيئة وتكون مكلّفة بتنظيم حلقة عمل أو مشاورة محتملة في عام 2022 أو بأي مهام أخرى تقررها الهيئة في دورتها السادسة عشرة (2022) وبجمع المعلومات أو التوصيات ذات الصلة لإبلاغ الدورة السابعة عشرة للهيئة (2023) بها في ما بعد.

وأحاطت الهيئة علمًا، في دورتها السادسة عشرة (2022)، بالتقرير النهائي لفريق المهام الذي قدم عددًا من التوصيات التي يجب النظر فيها ووافقت عليه، كما أنها اتفقت على إنشاء مجموعة التركيز المعنية بالحاويات البحرية التابعة للهيئة (مجموعة التركيز) من أجل مواصلة بلورة التوصيات التي قدمها فريق المهام. ويرد وصف للغرض من مجموعة التركيز، وعضويتها، ووظائفها، ومدتها في الاختصاصات.

1-1 أوجه التعقيد المحددة في مسار الحاويات البحرية

تعتمد الاقتصادات الوطنية على الحركة التجارية الفعالة والسلسة التي تيسّرها الحركة الفعالة للحاويات البحرية عبر نظام لوجستي معقّد وحساس لعامل الوقت. وبالنظر إلى شحن أكثر من 250 مليون حاوية بحرية كل عام، يعتبر حجم عمليات الحاويات البحرية هائلًا. وبالتالي، يمكن أن تنطوي أي تغييرات في النظام وللتدابير الموصى بها أو المعتمدة على طول سلسلة اللوجستيات على آثار على طول سلسلة الأطراف المعنية.

وكما هو مسلّم به في التقرير النهائي لفريق المهام، يمكن لطبيعة الشحنات المنقولة في الحاويات البحرية أن تساهم في مخاطر الآفات. وإضافة إلى ذلك، تشدد توصية الهيئة بشأن الحاويات البحرية (التوصية رقم 6) وتوجيهات الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات المتعلّقة بسلسلة إمدادات الحاويات البحرية ونظافتها على أن "تعبئة الشحنات في الحاويات البحرية [وتفريغها منها يعتبران] أكثر مراحل سلسلة إمدادات الحاويات البحرية عرضة لحدوث تلوث بالآفات". ولكن هذه ليست النقطة الوحيدة التي يمكن أن يحدث فيها التلوث. وترد معلومات إضافية عن أسباب ظهور مخاطر الآفات في الحاويات في القسم 1-2 من هذا التقرير.

ويتمثل عنصر أساسي من عملية تقييم وتطوير الحلول العملية والفعالة والمجدية في تكوين فهم واضح للأدوار والمسؤوليات على طول سلسلة اللوجستيات بأكملها. ويشار إلى ذلك بنهج "مسؤوليات الوصاية". وتم التأكيد على هذا النهج في المناقشات التي جرت خلال حلقة العمل المنعقدة في يوليو/تموز 2023 في بريسبان، أستراليا، والتي أعرب فيها المشاركون عن رغبتهم في الحصول على توجيهات واضحة وبسيطة تساعدهم على صنع القرارات وتنفيذ التدابير الموصى بها. ولهذا الأمر أهمية خاصة في سياق إعداد إطار عام لإدارة مخاطر الآفات على طول سلسلة اللوجستيات.

وإضافة إلى ذلك، يجب إيلاء الاعتبار الواجب لقدرة المنظمات القطرية لوقاية النباتات على الاضطلاع بوظائف إدارة المخاطر، مع مراعاة الاختلاف في التشريعات والقدرات. وتجدر الإشارة إلى أن الأساس القانوني الذي تقوم عليه إدارة مخاطر الصحة النباتية في مسار الحاويات البحرية يختلف باختلاف البلدان والمنظمات القطرية لوقاية النباتات. وهناك أيضًا اختلاف كبير في البنية التحتية للموانئ ومحطات الحاويات، وفي مساحتها وقدرتها على الاضطلاع بعلميات التفتيش وإدارة المخاطر.

وعند النظر في الحلول والتوصيات المقترحة، دعمت مجموعة التركيز مبدأ أساسيًا يتمثل في تحقيق مستوى معقول من الحد من المخاطر مع إحداث الحد الأدنى من الأثر، وأخذت أوجه التعقيد التي تنطوي عليها سلسلة لوجستيات الحاويات البحرية في الاعتبار.

2-1 المخاطر المرتبطة بمسار الحاويات البحرية

أقرّت الهيئة، في دورتها الحادية عشرة في عام 2016، بأن المسار الدولي للحاويات البحرية يشكّل خطرًا على انتشار الآفات النباتية. ويمثل هذا الخطر تهديدًا شديدًا للإنتاج الزراعي العالمي والبيئة الطبيعية. ولذلك، يتمثل النهج في معالجة المسار بأكمله بدلًا من استهداف آفات محددة. وهذا يعني أن بعض الإجراءات الموصى بها قد لا تكون فعالة أو ضرورية في التصدي لآفات معيّنة، ولكنها تساهم في الحد من المخاطر بشكل عام. وأقرّت مجموعة التركيز أيضًا بأنه ليس من الممكن القضاء على المخاطر بشكل تام، ولذلك يجب أن يتمثل الهدف في تحقيق مستوى مرتفع ولكن واقعي من الحد من المخاطر.

وفي السنوات الأخيرة، أصبح كمٌ متزايد من البيانات متوافرًا من عمليات تفتيش الحاويات البحرية المضطلع بها في بلدان مختلفة حول العالم. وتسلّط هذه البيانات الضوء على أن التلوث الخارجي والداخلي شائع جدًا. ولا يتوافر دائمًا توزيع للنتائج بحسب الطبيعة المحددة للتلوث بحيث يمكن أن يشير هذا الأخير إلى الآفات النباتية، وكذلك إلى الحشرات أو اللافقاريات الأخرى، والمواد العضوية من أصل حيواني، والنباتات القابلة أو غير القابلة للحياة، والتربة. وسيسمح التحديد الدقيق للتلوث بإجراء تقييم كامل لمخاطر الصحة النباتية ذات الصلة والتوصية بإجراءات الصحة النباتية المناسبة.

ومن خلال عمل مجموعة التركيز، خضعت البيانات المتاحة المتعلّقة بمخاطر الصحة النباتية المرتبطة بحركة الحاويات البحرية لمزيد من الدراسة. وترد الملاحظات والنتائج في القسم 3-5 من هذا التقرير.

وتساهم عوامل عديدة في الخطر الذي يطرحه مسار الحاويات البحرية. وعندما تصبح حاوية ما ملوثة، يمكن أن يكون مصدر هذا التلوث هو البيئة المحيطة أو الشحنة المعبأة في الحاوية البحرية. وتشمل العوامل التي تؤثر على هذا الخطر كلًا من هيكل الحاوية البحرية والمواد المستخدمة، وموضع الحاويات البحرية (على طول سلسلة اللوجستيات)، والوقت الذي تمضيه الحاويات البحرية في منطقة معيّنة، ومصدر الحاويات البحرية ووجهتها، وطبيعة الشحنة. ويتمثل محور تركيز هذا العمل في الخطر الذي

تطرحه الحاويات البحرية. ولكن طبيعة الشحنة الحالية والسابقة، ومناولة الشحنة وتخزينها قبل تعبئتها في الحاويات البحرية وبعدها كلّها مسائل تؤثر على خطر التلوث الداخلي. وعندما تكون الشحنة مؤلفة من نباتات أو منتجات نباتية، فإنها تخضع لمتطلبات الصحة النباتية، ولكن الحاوية البحرية نفسها قد تمثل خطرًا آخرًا يستوجب فرض متطلبات إضافية للصحة النباتية.

وتود مجموعة التركيز أن تؤكد على أنه يجب النظر أيضًا في الحاويات البحرية الفارغة في ما يتعلق بالخطر الذي تطرحه. إذ يمكن لتلوث الحاويات البحرية الفارغة الذي يبقى عندما لا تكتمل عملية التفريغ أو عندما لا يتم تنظيف الحاويات بشكل مناسب لتصبح خالية تمامًا من التلوث، أن يمثل خطرًا. ونتيجة لذلك، من الضروري أن تقوم الجهات المستلِمة بتفريغ الحاويات البحرية بشكل كامل وتنظيفها قبل الاستخدام التالي أو قبل التحميل في السفينة. ولضمان حصول ذلك بشكل ملائم، يجب على أصحاب المصلحة المعنيين بمناولة الحاويات البحرية الفارغة، وفقًا لنهج مسؤولية الوصاية، أن يضطلعوا بأعمال التحقق النشط من النظافة لمنع الحاويات البحرية الملوثة من الوصول إلى مكان التحميل التالي.

2- ولاية وأنشطة مجموعة التركيز المعنية بالحاويات البحرية التابعة للهيئة

تمثل الغرض من مجموعة التركيز في استعراض جميع المواد والتوصيات ذات الصلة، ووضع خيارات قابلة للتطبيق تسهم في إدارة المخاطر، وتقديم توصيات إلى الهيئة، بما في ذلك خيار وضع معيار دولي لتدابير الصحة النباتية؛ إضافة إلى ذلك، كُلّفت مجموعة التركيز بإعداد مشروع تنقيح للنسخة الحالية من التوصية رقم 6.

ولمعالجة البنود المحددة في الاختصاصات، وبناءً على توصية فريق المهام السابق، استكشفت مجموعة التركيز القيمة المحتملة لاستخدام برامج المشغلين الاقتصاديين المعتمدين، وإضافة عناصر البيانات للمساعدة في تتبع حالة نظافة وحدات الحاويات بموجب نموذج البيانات لمنظمة الجمارك العالمية؛ وعملت على اقتراحات لتحديث مدونة الممارسات بشأن تعبئة وحدات نقل الشحنات بعناصر للوقاية من التلوث بالآفات، سيتم تقديمها إلى مجموعة الخبراء غير الرسمية التابعة للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا؛ ونظرت في البيانات المتوافرة بشأن مخاطر الصحة النباتية المرتبطة بحركة الحاويات البحرية؛ واستكشفت التحسينات المحتملة في تصميم الحاويات البحرية ونظرت فيها من أجل التقليل من مخاطر الآفات المرتبطة بحركة الحاويات البحرية.

وتمثل عنصر أساسي من ولاية مجموعة التركيز في تنقيح التوصية رقم 6. وعُرض التنقيح الأولي لهذه التوصية على الدورة السابعة عشرة (2023) للهيئة التي وافقت على الوثيقة المنقحة لعرضها على المشاورات القطرية.

3- نتائج مجموعة التركيز

3-1 الخيارات التنظيمية وغير التنظيمية

عملت مجموعة التركيز على تحديد وتقييم التدابير المحتملة للحد من المخاطر التي يطرحها مسار الحاويات البحرية ولإعداد توصيات من أجل وضع تدابير عملية ومجدية واقتصادية يمكن اعتمادها على مستوى العالم. وقامت مجموعة التركيز بتجميع مختلف التدابير والاعتبارات التي رفعها فريق المهام السابق، والمشاركون في حلقات العمل الدولية بشأن الحاويات البحرية في عامي 2022 و2023، وخلال أنشطة أخرى شاركت فيها المنظمات القطرية لوقاية النباتات والقطاع، وشرعت في تحليلها.

ولتكون التدابير ناجحة، يجب أن يكون هناك تنسيق بين المنظمات الحكومية (بما في ذلك المنظمات القطرية لوقاية النباتات وأجهزة مراقبة الحدود) وقطاعات الصناعة على طول سلسلة الإمدادات، وبين المنظمات القطرية لوقاية النباتات والقطاع.

وصُنّفت النُهج التي تم النظر فيها بشكل مبدئي كتدابير تنظيمية (إلزامية)، وغير تنظيمية (طوعية)، ومختلطة. ويجب أن يتسم أي تدبير من هذه التدابير بالفعالية في التقليل من دخول الآفات النباتية وانتشارها على مستوى العالم. وفي الوقت نفسه، يجب أن تكون هذه التدابير عملية ومرنة وفعالة من حيث التكلفة لكي تنفذها الحكومات والقطاع على السواء. وعند وصف التدابير المحتملة وتصنيفها بقدر أكبر من الدقة، خلصت مجموعة العمل إلى أنه يمكن أن يكون لكل تدبير جوانب إلزامية وطوعية على السواء وأنه يمكن في الواقع أن تكون التدابير متعددة المستويات. وبالاستناد إلى التحليلات الجارية، خلصت مجموعة التركيز إلى أنه ليس من الممكن تقييم التأثيرات المترتبة على التكاليف والموارد بالنسبة إلى مختلف الأطراف في سلاسل إمدادات الحاويات البحرية (على النحو المبيّن في اختصاصات مجموعة التركيز) نظرًا إلى الفروقات الموجودة بين البلدان. ونتيجة لذلك، تركّز مجموعة التكريز على جوانب أخرى من التحليل. وتحتاج مجموعة التركيز أيضًا إلى مزيد من الوقت لوضع توصيات تراعي بالقدر الكافي الجوانب العملية للتدابير المختلفة، وللتمكّن من وضع توصية بشأن الخيار المفضّل (الخيارات المفضّلة).

ولتحليل مختلف التدابير المحتملة، وضعت مجموعة التركيز نموذجًا للوقوف على الآثار المترتبة على القطاع والاقتصادات والأطراف المتعاقدة والوكالات الأخرى، والآثار التجارية، ونوع الإطار القانوني اللازم للتنفيذ، والضمانات التي يجب إعطاؤها للمنظمات القطرية لوقاية النباتات بشأن فعالية التدابير، وحالة جهوزية التدابير (مثلًا مفاهيمية أو مثبتة)، والإطار الزمني لوضع التدابير، والحاجة إلى النظر في حسن توقيت التنفيذ. وتشكّل الحوافز (المالية أو الإجرائية) المقدمة إلى القطاع من أجل تنفيذ الجوانب الطوعية من التدابير، عاملًا أساسيًا في نجاحها. وينطبق ذلك أيضًا على التدريب، وتوافر الموارد الكافية للإشراف على التدابير الإلزامية، ووجود قنوات اتصال فعالة بين المنظمات القطرية لوقاية النباتات والقطاع.

وتشمل التدابير المحتملة التي يجري تقييمها حاليًا بصورة مستقلة أو مشتركة من جانب مجموعة التركيز، ما يلي:

- التوعية، والتثقيف، والتواصل (المنظمات القطرية لوقاية النباتات والقطاع)، بما في ذلك الخطوط التوجيهية والأدلة (بقيادة القطاع والمنظمات القطرية لوقاية النباتات)؛
- والبرامج التي يقودها القطاع (مثل برنامج مسؤولية الوصاية)؛
- وأفضل الممارسات التي يطبقها القطاع عند نقاط الرقابة الحرجة في سلسلة الإمدادات؛
- والقدرات في مجال الكشف الآلي في الموانئ والحاويات (مثل أجهزة الاستشعار الإلكتروني، والتنظيف الذاتي)؛
- وتحسين تصميم الحاويات (مثل الأرضيات، والهيكل السفلي، ومواد التصنيع، ومواد الدهن، والطلاء) في الأجل المتوسط إلى الطويل؛
- والمعيار الدولي لتدابير الصحة النباتية المتعلّق بنظافة الحاويات البحرية (وقد يشمل ذلك جوانب مثل الفحص البصري الإلزامي وإصدار الشهادات، و/أو الفحص البصري الإلزامي وإجراءات التنظيف في نقاط محددة من سلسلة الإمدادات)؛
- والتصريح للأطراف الثالثة تحت إشراف المنظمات القطرية لوقاية النباتات؛

- ودمج تدابير الصحة النباتية في أطر أخرى متعددة الأطراف (المنظمات القطرية لوقاية النباتات، المنظمات الحكومية الأخرى مثل ممارسات تيسير التجارة (مفهوم المشغلين الاقتصاديين المعتمدين وإطار معايير تأمين وتيسير التجارة العالمية الخاص بمنظمة الجمارك العالمية) يمكن أن تتضمن مكوّنًا يتعلّق بالنظافة (انظر القسم 3–2)؛
- وتنقيح مدونة الممارسات بشأن تعبئة وحدات نقل الشحنات لإدراج مكوّنات تتعلّق بنظافة الصحة النباتية فيها (انظر القسم 3–4)؛

ومن المرجح أن تستند بعض التدابير إلى تدابير أخرى أو أن تبني عليها كلّما أصبحت التكنولوجيا الجديدة متوافرة على المستوى العالمي، وتم الانتهاء من نماذج تيسير التجارة، وما إلى ذلك. وإضافة إلى ذلك، ناقشت مجموعة التركيز إمكانية أن ينطوي الحل العالمي على السماح لكل منظمة قطرية لوقاية النباتات بالاختيار من بين مجموعة محددة من التدابير، تلك التي بوسعها تنفيذها في حدود الموارد والقدرات التشريعية التي تملكها وفي الأطر الزمنية المحددة. وفي بعض الحالات (مثل تفشي الآفات، وتوافر الموارد)، يمكن أن تضيف المنظمات القطرية لوقاية النباتات على هذه التدابير أو أن تبني عليها إذا لزم الأمر ومع التواصل بشكل كافٍ مع الحكومة وأطراف القطاع.

وبالتالي، فإن الهيئة مدعوةٌ إلى النظر في تمديد ولاية مجوعة التركيز مع منحها اختصاصات منقحة يكون من شأنها تيسير عمل مجموعة التركيز في مجال التوصية بالخيارات المفضّلة.

3–2 برامج المشغلين الاقتصاديين المعتمدين

استكشفت مجموعة التركيز القيمة المحتملة التي ينطوي عليها استخدام برامج المشغلين الاقتصاديين المعتمدين من أجل التعرّف على سلاسل الإمدادات الآمنة.

وبعد النظر في مفهوم المشغلين الاقتصاديين المعتمدين والبرامج القائمة، تقرّر أن العمل من أجل تغيير الصيغة المستخدمة في برامج المشغلين الاقتصاديين المعتمدين قد يكون أمرًا صعبًا. ولذلك، حددت مجموعة التركيز اقتراحين لإدراج جوانب الصحة النباتية في الركيزة 3 من إطار معايير تأمين وتيسير التجارة العالمية (SAFE) الخاص بمنظمة الجمارك العالمية. ويقضي أحد الاقتراحين بإضافة صيغة جديدة إلى المعيار 1 بشأن التعاون بين الجمارك والوكالات المعنية بالأمن البيولوجي أو الزراعة. بينما يقضي الاقتراح الثاني بتعديل الصيغة المستخدمة في المعيار 4 بشأن التعاون مع الوكالات الشريكة ومواءمة عمليات التفتيش على الحدود.

ويشجّع الاقتراح الأول على مواءمة أنشطة الامتثال والأنشطة الأخرى، وعلى التشاور مع المنظمات القطرية لوقاية النباتات من أجل تبادل المعلومات عن المعايير ذات الصلة، مثل الخطوط التوجيهية للاتفاقية الدولية لوقاية النباتات بشأن الحاويات البحرية، بموازاة الاضطلاع بهذه الأنشطة.

أما الاقتراح الثاني، فيشجّع التعاون مع جميع الوكالات الشريكة لمواءمة عملياتها أو تدابيرها أو استراتيجياتها المتعلّقة بالمراقبة، قدر الإمكان، من أجل ضمان الأمن والتنافسية الاقتصادية.

وتم عرض هذين الاقتراحين على المجموعة الفرعية المعنية بإطار معايير تأمين وتيسير التجارة العالمية التابعة لمنظمة الجمارك العالمية في سبتمبر/أيلول 2023. ووفقًا لموجز اجتماع المجموعة الفرعية المتاح على موقع منظمة الجمارك العالمية، "قامت الجهة المقدمة

للاقتراحين بعرض مقترحاتها وأوضحت أن هذين الاقتراحين يهدفان إلى التوعية بمتطلبات وشواغل الصحة النباتية عبر جميع المسارات من أجل تشجيع التعاون بين الوكالات الحكومية. وأيد عدد من المشاركين النصوص المقترحة. ورأى مشاركون آخرون أنه يتم تناول هذا التعاون بالفعل في وثائق قائمة، مثل اتفاقية كيوتو المنقحة ووثيقة الإدارة الحدودية المنسقة. واتفقت المجموعة الفرعية على أنه يجب إجراء مزيد من المناقشات بشأن هذين الاقتراحين".

وتم عرض هذين الاقتراحين كذلك على الدورة التاسعة والعشرين لمجموعة العمل المعنية بمعايير تأمين وتيسير التجارة العالمية[1]. واتفقت مجموعة العمل هذه على دعوة المجموعة الفرعية التابعة لمنظمة الجمارك العالمية إلى النظر في الاقتراحين والمكان الذي يجب وضعهما فيه داخل الإطار.

3-3 نموذج البيانات الخاص بمنظمة الجمارك العالمية

توفر نماذج البيانات الجمركية إطارًا موحدًا لتيسير التبادل الإلكتروني للمعلومات من خلال بيان البضائع المشحونة وبيان الاستيراد الكامل. وتستطيع إدارات الجمارك والسلطات المختصة الأخرى، باعتمادها نموذجًا موحدًا، أن تعالج المعلومات بمزيد من الفعالية، فيما يمكن للتجّار أن يفهموا بسهولة أكبر ما هو مطلوب منهم بغض النظر عن البلد الذي يتعاملون معه.

ومن منظور إدارة المخاطر، تسمح البيانات الموحدة والتي يمكن توقعها للسلطات المختصة المعنية بإدارة المخاطر وتقييمها بشكل أفضل، الأمر الذي يؤدي إلى تجارة دولية أكثر أمانًا.

واستكشفت مجموعة التركيز إمكانية إضافة عناصر بيانات الصحة النباتية إلى نماذج بيانات منظمة الجمارك العالمية من أجل المساعدة على تتبع حالة نظافة الحاويات وشحناتها من خلال بيان البضائع المشحونة وبيان الاستيراد الكامل.

واتفقت مجموعة التركيز على بيان/مؤشر النظافة الذي يجب إدراجه في نموذج البيانات من أجل الإبلاغ عنه من خلال بيان الاستيراد الكامل:

- *"إن الحاوية (الحاويات) وشحناتها التي يغطيها هذا البيان خالية من أي مواد مرئية من أصل حيواني و/أو نباتي ومن التربة والحشرات".*

ولكن، يمكن استخدام البيان السابق لتتبع نظافة الحاويات الكاملة الحمولة، والحاويات الكاملة مع سندات شحن متعدد، والحاويات غير كاملة الحمولة فقط.

وتم الاتفاق أيضًا على أنه من غير الممكن رصد بيان نظافة الحاويات الفارغة من خلال بيان البضائع المشحونة أو بيان الاستيراد الكامل، ذلك أن الحاويات الفارغة ليست "مستوردة" بموجب التشريعات الجمركية، بل "يُسمح لها بالدخول بشكل مؤقت" مما لا يستلزم تقديم بيان استيراد كامل أو بيانًا بالبضائع المشحونة".

[1] منظمة الجمارك العالمية (wcoomd.org)

واتفقت مجموعة التركيز على الأطراف المسؤولة عن تقديم بيانات النظافة على النحو المبيّن أدناه:

نوع الحاوية	التصريح الجمركي بيان الاستيراد الكامل (نعم/كلا)	الطرف المسؤول عن التصريح الجمركي (الجهة المصدرة للتصريح)	الطرف المسؤول عن بيان النظافة
حاويات كاملة الحمولة	نعم – بيان استيراد كامل واحد للشحنة بأكملها	المخلّص الجمركي/ الجهة المستوردة	الجهة المستوردة (للحاويات والبضائع)
حاويات كاملة مع سندات شحن متعدد	نعم – بيان استيراد كامل واحد للشحنة بأكملها	المخلّص الجمركي/ الجهة المستوردة	الجهة المستوردة (للحاويات والبضائع)
حاويات غير كاملة الحمولة	نعم – بيان استيراد كامل واحد لكل شحنة داخل الحاوية	المخلّص الجمركي/ الجهة المستوردة	السلع: مختلف الجهات المستوردة لشحناتها الخاصة. ويتعين على الجهات المستوردة أن تعمل مع المتعهّدين لضمان نظافة الحاويات. الحاوية: يعمل المتعهّد الرئيسي مع المتعهّدين المعنيين لضمان نظافة الحاويات.

وبناءً على المشاورات مع منظمة الجمارك العالمية، ينطوي إحداث تغيّرات في نماذج بيانات المنظمة على خطوتين رئيسيتين، وهما:

1- إعداد طلب مفصّل لحفظ البيانات يحدد التغيّرات المقترحة في نموذج البيانات، والحرص على أن يمتثل هذا الطلب للمعايير المطلوبة ويشرح أسباب التعديل بوضوح.

2- وتقديم طلب حفظ البيانات إلى الفريق المعني بمشروع منظمة الجمارك العالمية المتعلق بنموذج البيانات لاستعراضه والنظر فيه.

4-3 تحديث مدونة الممارسات بشأن تعبئة وحدات نقل الشحنات

تمثلت إحدى المهام الأولى لفريق المهام، بعد أن قررت الهيئة عدم اعتماد مشروع المعيار الدولي لتدابير الصحة النباتية المتعلّق بالحاويات البحرية، في قياس مدى الأخذ بمدونة الممارسات بشأن تعبئة وحدات نقل الشحنات، وتأثيرها. ولكن فريق المهام لم يتمكّن من إنجاز هذه المهمة لعدد من الأسباب.

وقامت مجموعة التركيز بصياغة واقتراح تعديلات على مدونة الممارسات بشأن تعبئة وحدات نقل الشحنات تتعلّق بالوقاية من تلوث الآفات، بالرغم من أن ذلك لا يشكّل على نحو صريح جزءًا من اختصاصاتها. وتقوم لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، باعتبارها واحدة من الجهات الراعية الشريكة الثلاث التابعة للأمم المتحدة، بمراجعة المدونة. ولكن لا يزال من غير

الواضح إلى أي مدى، إن وجد، ستشارك الجهتان الراعيتان الأخريان للمدونة، أي المنظمة البحرية الدولية ومنظمة العمل الدولية، في هذه المراجعة ومتى قد ينتهي هذا العمل.

وقدمت مجموعة التركيز مساهمات عدة في عمل المراجعة الذي تضطلع به لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا. وتشمل هذه المساهمات: اقتراح فصل جديد في المدونة المنقحة يتعلّق بالتلوث بالآفات (ويشار إليه بالفصل 10 مكرر) بالاستناد إلى مشروع التوصية رقم 6 المنقحة السابق كما نظرت فيه الهيئة في دورتها السابعة عشرة؛ واستبدال الملحق 6 الحالي بالمدونة بشأن "التقليل من خطر إعادة التلوث"، بالإطار الذي يشكّل جزءًا من مشروع التوصية رقم 6 المنقحة المعروض على الهيئة في دورتها الثامنة عشرة من أجل استعراضه والموافقة عليه؛ واقتراح تعديلات على الفصل 4 المهم من المدونة والمتعلّق بالأدوار والمسؤوليات من أجل التشديد على أن التقليل من التلوث بالآفات هو مسؤولية مشتركة تقع على عاتق جميع الأطراف في سلاسل الإمدادات الدولية للحاويات؛ والإعراب عن القلق الشديد إزاء التعريف الجديد المقترح لمصطلح "وحدات نقل الشحنات النظيفة". وعلاوة على ذلك، أوصت مجموعة التركيز لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا باستعراض المدونة بكاملها لضمان الإشارة بصورة متسقة وفعلية إلى الوقاية من الآفات، حيثما يكون ذلك مناسبًا.

وفي اجتماع عقدته مجموعة العمل المعنية بمدونة الممارسات بشأن تعبئة وحدات نقل الشحنات التابعة للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا (الدورة الرابعة والعشرون لمجموعة العمل) في ديسمبر/كانون الأول 2023، شددت أمانة الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات على أن يُنظر في جميع هذه المساهمات التي قدمها فريق المهام بعد دراسة مشروع التوصية رقم 6 المنقحة خلال الدورة الثامنة عشرة للهيئة، وعلى ألّا تتسرع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا في الحكم مسبقًا على محتوى العناصر المتعلّقة بالآفات والواردة في المدونة المنقحة.

ووافقت مجموعة العمل التابعة للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا في دورتها الرابعة والعشرين بشكل مبدئي على وجوب مواءمة التعديلات المقترح إدخالها على مدونة الممارسات بشأن تعبئة وحدات نقل الشحنات والمتعلقة بجوانب الوقاية من التلوث بالآفات، مع التوصية رقم 6 المتعلّقة بالحاويات البحرية التي ستعتمدها الهيئة في دورتها الثامنة عشرة. وتحقيقًا لهذا الهدف، سيُطلب من الخبراء الذين يتوقع منهم العمل على إعادة هيكلة المدونة في العملية التي تقودها الدورة الرابعة والعشرين لمجموعة العمل إلى حين صدور قرار دورة مركز التجارة الدولية، دراسة وإدماج التغيّرات، حسب الاقتضاء، بشأن مسألة الاقتراحات القائمة على الوقاية من التلوث بالآفات التي ستعرضها أمانة الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات على أمانة اللجنة الاقتصادية لأوروبا في أبريل/نيسان 2024.

وإن الهيئة مدعوةٌ إلى الإحاطة علمًا في دورتها الثامنة عشرة بالمعلومات المتاحة وتقديم التوجيهات حسب الاقتضاء.

3-5 البيانات والمخاطر

نظرت مجموعة التركيز في البيانات المتاحة بشأن مخاطر الصحة النباتية المرتبطة بحركة الحاويات البحرية.

وأجرت مجموعة التركيز تقييمًا لمخاطر الآفات المرتبطة بالحركة العالمية للحاويات البحرية. وشمل التقييم دراسة حجم مخاطر الآفات واحتمال دخول الآفات وانتشارها عن طريق الحاويات البحرية. ولقياس حجم مخاطر الآفات المرتبطة بالحاويات البحرية، قامت مجموعة التركيز بجمع البيانات بشأن نظافة الحاويات البحرية من خلال دراسات استقصائية أجريت في أستراليا، والصين،

ونيوزيلندا، وكينيا. وفي الوقت نفسه، لتقييم احتمال دخول الآفات وانتشارها، أجرى الأعضاء في مجموعة التركيز استعراضًا للأدبيات الدولية وجمعوا المعلومات من بلدان محددة عن التكاليف التي تنطوي عليها إدارة الآفات الوافدة والمتوطنة التي يحتمل أن تكون مرتبطة بمسار الحاويات البحرية.

وعُرضت الملاحظات الرئيسية المستخلصة من هذا العمل خلال حلقة العمل المنعقدة في عام 2023 وهي تتلخّص على النحو التالي:

1- كشفت البيانات المستمدة من الدراسات الاستقصائية بشأن النظافة التي أجريت في أستراليا، والصين، ونيوزيلندا، وكينيا، التي تمثل مجتمعة أكثر من 30 في المائة من التجارة العالمية بالحاويات البحرية من حيث الحجم، عن اعتراض الآفات داخل الحاويات البحرية أو عليها بوتيرة جديرة بالملاحظة. وقد تراوحت معدلات الاعتراض بين 20 و56 في المائة بالنسبة إلى الحاويات المعبأة وبين 15 و33 في المائة بالنسبة إلى الحاويات الفارغة. وتجدر الإشارة إلى أنه يحتمل أن يعزى التباين الكبير في معدلات الاعتراض إلى الاختلافات في منهجيات الدراسات الاستقصائية وطريقة جمع البيانات. وإضافة إلى ذلك، ينبغي التشديد على أن هذه الدراسات الاستقصائية لا تشمل عمليات الاعتراض المرتبطة بالسلع الموجودة داخل الحاويات البحرية، ذلك أنه ليس من السهل الحصول على هذه البيانات.

2- وأظهرت بيانات الدراسات الاستقصائية، التي تضمنت معلومات عن مكان الاعتراض، أنه تم اعتراض أكثر من 90 في المائة من المخاطر الخارجية على الجوانب السفلية للحاويات البحرية في حين تم اعتراض المخاطر الداخلية بشكل رئيسي على أرضية الحاويات.

3- ويرد ما مجموعه تسعة من مخاطر الآفات التي تم اعتراضها على الحاويات البحرية في قاعدة البيانات العالمية للأنواع الغازية كجزءٍ من قائمة "100 من أسوأ الأنواع الغازية في العالم".

4- وبالرغم من أنه يصعب نسب دخول مخاطر الآفات وانتشارها إلى مسار محدد بشكل قاطع، تؤكد الأدبيات الدولية ارتباط دخول الآفات وانتشارها في بعض الحالات ارتباطًا مباشرًا بمسار الحاويات البحرية، مثل انتشار النمل الناري الأحمر الدخيل في العالم.

5- وتم توفير أمثلة على التكاليف التي ينطوي عليها استئصال آفات محددة يحتمل أن تكون مرتبطة بمسار الحاويات البحرية.

وبعد النظر في المعلومات المعروضة على حلقة العمل في عام 2023 وما تبعها من مناقشات، استنتجت مجموعة التركيز أنه ثمة أدلة علمية تشير إلى وجود مخاطر ترتبط بمسار الحاويات البحرية، الأمر الذي يسلّط الضوء على الحاجة إلى اتخاذ إجراءات عالمية للتقليل من هذه المخاطر. وتشجَّع المنظمات القطرية لوقاية النباتات على العمل بصورة نشطة على جمع وتبادل البيانات بشأن عمليات الاعتراض المتعلّقة بالسلع المنقولة في الحاويات البحرية.

6-3 تصميم الحاويات البحرية

قامت مجموعة التركيز بالنظر والتحقيق في إمكانية إجراء تحسينات في تصميم الحاويات البحرية للتقليل من مخاطر الآفات المرتبطة بحركة الحاويات البحرية.

وتعد عوارض الجانب السفلي من الحاويات البحرية والصدوع والشقوق في ألواح أرضيات هذه الحاويات، المواقع الشائعة لاعتراض الآفات والملوثات. وبشكل خاص، يمكن لآفات الحبوب المخزّنة مثل خنفساء خبرا، أن تختبئ في الصدوع والشقوق الموجودة في الحاويات البحرية وأن تنتشر في مناطق جديدة حول العالم. ومن المحتمل أن تؤدي أي تعديلات في تصميم الحاويات من أجل الحد من ملاجئ الآفات المتنقلة ونقاط تجمّع الملوثات، إلى التقليل من مخاطر الآفات المرتبطة بحركة الحاويات.

وتبيّن الأدلة أن التخلّص من استخدام الأرضيات التي فيها صدوع وشقوق وفجوات بين ألواح الأرضيات، والعوارض، وجدران الحاويات، يحد من خطر التلوث. وبالتالي، تشجّع مجموعة التركيز قطاع الحاويات البحرية، بالتعاون مع مصنّعي الحاويات البحرية، على النظر في السبل الكفيلة بتيسير إنتاج الحاويات البحرية المصنوعة من أنواع من الأرضيات الخالية من الفجوات، والتي هي أقل عرضة لحدوث صدوع وشقوق فيها، والتي يكون تنظيفها أسهل، واستخدامها على نطاق واسع. ويتمثل أحد أنواع الأرضيات التي يستخدمها بعض أصحاب الحاويات بالفعل، في ما يعرف بالأرضيات الفولاذية. وتشجّع مجموعة التركيز أيضًا مصنّعي الحاويات على استخدام طلاءات فاتحة اللون في الهياكل السفلية للحاويات البحرية من أجل تحسين إمكانية الكشف عن التلوث.

ويمكن للنظر في إدخال تعديلات أخرى على التصميم الحالي للحاويات البحرية، مثل الهيكل السفلي والفتحات، أن يساهم أيضًا في الحد من المخاطر.

وللبحث في التحسينات التي يمكن إدخالها على تصميم الحاويات البحرية والتي يمكنها أن تقلّل مخاطر الآفات، ولتقييم مدى فعالية هذه التحسينات، أطلقت الحكومة الأسترالية مشروعًا بحثيًا مع جامعة مردوخ (Murdoch) في عام 2022. وشملت المنجزات الرئيسية لهذا المشروع، على سبيل الذكر لا الحصر، تحليل بيانات الاعتراض التاريخية لاكتشاف أي علاقة بين الكشف عن الآفات وخصائص الحاويات، وتحليل كيف يمكن للتعديلات في تصميم الحاويات البحرية أن تحد من مخاطر الآفات.

وإضافة إلى ذلك، تجري جامعة مردوخ في إطار المشروع البحثي، تجارب مخبرية وميدانية على تصاميم المراوح الجديدة التي طوّرتها شركة CIMC، وهي أكبر مصنّع للحاويات البحرية في الصين. ويتمثل الهدف من هذه التجارب في تقييم مدى فعالية تصاميم المراوح الجديدة في الحد من سهولة دخول آفات محددة إلى الحاويات البحرية. وفي إطار هذه التجارب، وفرت شركة CIMC لجامعة مردوخ عيّنة من 15 تصميم جديد للمراوح و15 تصميم قياسي. وتشير النتائج الأولية للتجارب إلى أن تصاميم المراوح الجديدة تتسم بفعالية أكبر في منع دخول آفات محددة.

ولجمع الأدلة الإحصائية اللازمة على فعالية أنواع الأرضيات البديلة، مثل الأرضيات الفولاذية، والمصنوعة من البامبو، والمغلفة بالبلاستيك المقوى بألياف الكربون، والحاويات البحرية ذات العوارض السفلية المغلقة، في التقليل من مخاطر الآفات وتسهيل عملية التنظيف، شرعت أستراليا والصين في إجراء دراسات استقصائية بشأن الحاويات البحرية في أراضيهما.

وتنطوي الدراسة الاستقصائية الأسترالية، التي بدأت في يوليو/تموز 2023 بالتعاون مع شركة Swire Shipping، على إجراء تجارب على 15 حاوية بحرية معدّلة (أي حاويات ذات أرضية فولاذية وعوارض سفلية مغلقة) و15 حاوية عادية (أي حاويات بحرية ذات أرضيات مصنوعة من ألواح خشبية وذات عوارض سفلية مفتوحة) في سلاسل الإمدادات الدولية.

وستنطوي الدراسة الاستقصائية الصينية، التي ستجرى بالتعاون من شركتي COSCO Shipping وCIMC، على جمع البيانات بشأن الحاويات البحرية ذات أنواع الأرضيات المختلفة (الفولاذ، والبامبو، والبامبو المغلف بالبلاستيك المقوى بألياف الكربون) والحاويات البحرية ذات العوارض السفلية المغلقة. ومن المرجح أن تبدأ الدراسة الاستقصائية في أوائل عام 2024. وسيتم اختبار ما مجموعه 48 حاوية، جنبًا إلى جنب مع 12 حاوية بحرية عادية، في سلاسل الإمدادات الدولية.

وتنطوي الدراستان الاستقصائيتان على جمع بيانات بشأن الكشف عن مخاطر الآفات على الأسطح الداخلية والخارجية للحاويات البحرية فور وصولها إلى كل واحد من البلدين المعنيين. وسيتم أيضًا جمع معلومات إضافية عن عمر الحاويات البحرية والأضرار اللاحقة بالمكونات الهيكلية، مثل الصدوع والشقوق في ألواح الأرضيات. وتم شمل حاويات بحرية من مختلف الأعمار وحاويات بحرية فارغة ومعبأة في العيّنة. ومن المتوقع أن تستمر الدراستان الاستقصائيتان لمدة تصل إلى 18 شهرًا لجمع أدلة صالحة من الناحية الإحصائية.

وستكون المعلومات التي تم جمعها من هذه الأنشطة مفيدة لمشروع جامعة مردوخ البحثي الجاري.

وتعمل أربعة أجهزة دولية رئيسية من قطاع الحاويات البحرية بشكل وثيق مع الحكومة الأسترالية لدعم تحديد الاتجاه الاستراتيجي للمشروع البحثي وتقديم التوجيهات بشأن الأنشطة من أجل إحداث تغييرات إيجابية في التصاميم العالمية للحاويات. وتشمل هذه الأجهزة الرئيسية كلًا من رابطة ملاك الحاويات، والمجلس العالمي للشحن، ومعهد مؤجري الحاويات الدوليين، والمكتب الدولي للحاويات (Bureau International des Containers).

4- الاعتبارات المهمة

4-1 الدور المهم الذي تؤديه مشاركة القطاع

يستمر أصحاب المصلحة في القطاع في دعم عمل الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات في مجال التقليل من التلوث بالآفات في مسار الحاويات البحرية، وفي تأدية دور نشط فيه، بما في ذلك من خلال دعم تطوّر التكنولوجيا والبرمجيات، والمشاركة في مختلف التجارب، والنظر بصورة نشطة في التحسينات التي يمكن إدخالها على تصميم الحاويات البحرية من أجل التقليل من التلوث بالآفات على الحاويات وداخلها. وبالطبع، يحرص القطاع أيضًا على أن تتجنّب التدابير الموصى بها قدر الإمكان إحداث آثار سلبية على النظم اللوجستية الحساسة للحاويات البحرية وعلى سلاسل إمداداتها. ويؤكد القطاع كذلك على أنه يجب على أي تدابير موصى بها أن تعود، بشكل يمكن التحقق منه، بمنافع على الحد من الآفات تكون أكبر من تكاليف تنفيذها.

ويتمثل اقتراح مثير للاهتمام قدمه القطاع ومن المحتمل جدًا أن يحظى بموافقة الأطراف في سلاسل الإمدادات الدولية للحاويات، في ما يعرف بنهج "مسؤولية الوصاية". ويشير هذا النهج إلى المسؤولية التي تقع على عاتق الجهة القيّمة على الحاويات المستلمة والتي تتمثل في تحديد ما إذا كانت الجهة القيّمة السابقة قد اضطلعت بمسؤولياتها وفي مساءلتها في حال وجود تلوث ظاهر

بالآفات في الحاويات البحرية و/أو شحنتها. وتم التأكيد من خلال مجموعة التركيز على أن هذا الاقتراح يشكل تدبيرًا مجديًا محتملًا، ويوصى بمواصلة تقييمه على النحو المبيّن في القسم 3-1 من هذا التقرير.

ونظرًا إلى الإمكانات الكبيرة التي ينطوي عليها هذا الاقتراح، وبما أنه يشمل ويبني على المبدأ الرئيسي القائل إن الوقاية من الآفات تشكل مسؤولية مشتركة تقع على عاتق جميع الأطراف في سلاسل الإمدادات الدولية للحاويات، فقد أعطيت له أهمية كبيرة في مشروع التوصية رقم 6 المنقحة المعروض على الهيئة في دورتها الثامنة عشرة لمراجعته. وإن الهيئة مدعوةٌ في دورتها الثامنة عشرة إلى تأييد هذا العنصر المحدد من مشروع التوصية المنقحة لأن ذلك سيعطي زخمًا للقطاع من أجل مواصلة تطوير نهج "مسؤولية الوصاية" والدعوة إلى اعتماده. ومن المسلّم به أنه ثمة حاجة إلى مزيد من العمل لتنقيح هذا النموذج. ويقوم عدد من الأجهزة الرئيسية في القطاع بالمشاركة والالتزام بشكل كبير بمواصلة تطوير هذا النموذج. ولكن التحديات كبيرة لأنه يجب على هذا النهج – لضمان أكبر قدر من الفعالية – أن يشرك أطرافًا وقطاعات لم يتم إشراكها حتى الآن بصورة منهجية في عمل الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات المتعلّق بنظافة مسار الحاويات البحرية، مثل النقل بالسكك الحديدة والشاحنات، والموانئ والمحطات البحرية.

وكما سبق ذكره، فبالإضافة إلى إطلاق نموذج مسؤولية الوصاية ومواصلة تطويره، قدّم القطاع دعمًا قويًا لعدد من المبادرات، بما في ذلك تجارب الحاويات البحرية، وتكنولوجيا كاميرات الكشف عن الآفات، وتطوير تطبيق لمدونة الممارسات بشأن تعبئة وحدات نقل الشحنات يتضمن أسئلة مرجعية بشأن تعبئة الحاويات البحرية وإنذارًا ضد الآفات "المتنقلة". ويجري العمل أيضًا على مواصلة تطوير الخطوط التوجيهية القائمة المشتركة بين القطاعات والمتعلّقة بنظافة الحاويات البحرية. ويجري كذلك إعداد خطوط توجيهية موجّهة بشكل خاص إلى الجهات المفرّغة والجهات المستلمة، فضلًا عن قائمة مرجعية لتفريغ الحاويات. وعلاوة على ذلك، يتعلّق مجال مهم للتعاون بين القطاع وعدد من المنظمات القطرية لوقاية النباتات بالتحسينات المحتملة التي يمكن إدخالها على تصميم الحاويات البحرية والتي تم تحديد عدة تدابير وخطوات واعدة بشأنها. وإن الهيئة مدعوةٌ أيضًا في دورتها الثامنة عشرة إلى تأييد هذا العنصر المحدد في مشروع التوصية رقم 6 المنقحة – لغرض إعطاء زخم إضافي للجهود المبذولة لتحسين تصميم الحاويات البحرية، وتشجيعها.

ولقد ساهمت المشاركة النشطة لأصحاب المصلحة الرئيسيين في القطاع، وتخصيصهم الموارد للمساعدة على تطوير توجيهات الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات، بما في ذلك التوصية رقم 6 المنقحة، في رفع مستوى الوعي بمخاطر الآفات التي يطرحها مسار الحاويات البحرية وبالحاجة إلى التصدي لها. وبالتالي، ترى مجموعة التركيز أن استمرار مشاركة ومساهمات أصحاب المصلحة الرئيسيين في القطاع وتوسيع نطاقها ضروريان لتحديد وتطوير الحلول العملية والمجدية والاقتصادية من أجل المضي نحو وضع إطار عام للحد من مخاطر الآفات التي يطرحها مسار الحاويات البحرية والقيام في الوقت نفسه بتجنّب الآثار السلبية على النظم اللوجستية الحساسة للحاويات. وفي السياق نفسه، إذا قامت الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات بوقف عملها في هذا المجال بشكل سابق لأوانه قبل إيجاد أي حلول، فمن المحتمل جدًا أن تتأثر مصداقيتها في نظر القطاع عمومًا وأن يعود القطاع إلى التقاعس إزاء تنفيذ تدابير التقليل من الآفات.

2-4 الاعتراف بالتقدم المحرز في مبادرات إدارة مخاطر الآفات

توفر التكنولوجيات المبتكرة إمكانية الكشف بسرعة عن وجود أو عدم وجود الآفات مع إحداث أقل قدر ممكن من الاختلالات في التدفق اللوجستي. وعرضت حلقة العمل، التي عقدت في عام 2023 في بريسبان، مجموعة من التكنولوجيات المبتكرة الواعدة

التي تهدف إلى تطوير قدرات الكشف السريع وغير التطفلي عن الآفات في إدارة مخاطر الحاويات البحرية. وكانت التكنولوجيات المعروضة في مراحل مختلفة من الاختبار، حيث بلغ بعضها مراحل أكثر تقدمًا من غيرها. وإذا تم تنفيذ هذه التكنولوجيات بشكل ناجح بعد إجراء تجارب إضافية عليها، فمن الممكن أن تتيح الكشف بسرعة عن الآفات في الحاويات البحرية والإنذار في بعض الحالات بوجودها بشكل مبكر، الأمر الذي يحد من الاضطرابات التجارية.

وتم عرض الحلول التكنولوجية المحتملة التالية، التي تجري الحكومة الأسترالية تجارب عليها، خلال حلقة العمل المنعقدة في عام 2023:

فحص الحمض النووي البيئي والحمض النووي الريبي البيئي: تعد تكنولوجيات الحمض النووي البيئي والحمض النووي الريبي البيئي أساليب متطوّرة للكشف عن الآفات من خلال تحديد مادتها الوراثية في عيّنات بيئية مثل الغبار أو الهواء. وتدل نتيجة الحمض النووي البيئي الإيجابية على أن آفة ما كانت موجودة في المنطقة. بينما تشير نتيجة الحمض النووي الريبي البيئي الإيجابية إلى وجود آفة حيّة أو كانت حيّة مؤخرًا.

وقامت الحكومة الأسترالية بالتعاون مع المركز المرجعي الوطني للحمض النووي البيئي (جامعة كانبيرا) وشبكة مؤلفة من عشرة مراكز تعاون معنية بالحمض النووي البيئي، باستكشاف إمكانية تطوير أساليب/اختبارات أخذ عينات الحمض النووي البيئي والحمض النووي الريبي البيئي كقدرة محتملة على المراقبة والإنذار المبكر يمكن تطبيقها على مجموعة متنوعة من أنواع الآفات المثيرة للقلق. وتشمل هذه الأنواع، على سبيل الذكر لا الحصر، خنفساء خبرا، والبق البني المزخرف، وذبابة الفانوس المنقطة، والعثة الغجرية، والنمل الناري الأحمر الدخيل، والنمل الكهربائي. وأجريت الاختبارات في مسح طولي للحاويات البحرية من أجل تحديد إمكانية وجود آفات متنقلة انطلاقًا من عيّنات من الغبار مأخوذة من الهواء. وتم عرض المنافع التي يعود بها مكوّن الحمض النووي الريبي البيئي في أساليب الاختبار. وأشير إلى أن التدهور السريع للحمض النووي الريبي البيئي في غضون ساعات أو أيام عادة، يجعله أداة قيّمة لتحديد قابلية عيش الآفات، الأمر الذي يتيح استجابة أسرع في إدارة الآفات. ولوحظ أن تكنولوجيا أخذ عيّنات الغبار لا تستخدم في الحاويات البحرية فحسب، بل يمكن الاستفادة منها أيضًا في الاستجابة للغزوات من أجل تحديد إمكانية انتشار الآفات، أو في فحص/رصد نقاط الرقابة الحرجة مثل المستودعات وغيرها من أماكن تعبئة الحاويات البحرية وتفريغها.

وبالإضافة إلى تكنولوجيا أخذ عيّنات الغبار، تعمل الحكومة الأسترالية على تجريب آلات لأخذ عيّنات من الهواء من أجل الحصول على الحمض النووي الريبي البيئي لتحديد احتمال وجود آفات معيّنة. ويمكن أن يؤدي نجاح هذه التكنولوجيا إلى وضعها في آلات صغيرة وغير قابل لإعادة الاستعمال وتعمل بشكل آلي من أجل أخذ عيّنات من الهواء وفحصها. ويمكن لتنفيذ عمليات رصد الحمض النووي البيئي في الهواء والغبار في نقاط الرقابة الحرجة، مثل موانئ الدخول، ومجمعات الحاويات، ومراكز التعبئة/التفريغ، أن يعزز استراتيجيات الكشف عن الآفات التي لا تحدث اختلالات على طول سلسلة إمدادات الحاويات.

نظام الكشف الآلي عن التهديدات المحدقة بالأمن البيولوجي: استعرضت حلقة العمل المنعقدة في عام 2023 استخدام الكاميرات لأتمتة الكشف عن الآفات على الأسطح الخارجية للحاويات البحرية. وقد كلّفت الحكومة الأسترالية شركة Trellis Data Pty Ltd. باستخدام نظام الكشف الآلي عن التهديدات المحدقة بالأمن البيولوجي الخاص بها من أجل تجريب

المفهوم. ويستخدم هذا النظام كاميرات مثبتة على رافعات الحاويات من السفينة إلى الشاطئ ويطبّق التعلّم الآلي للكشف عن المخاطر المحدقة بالأمن البيولوجي ولتحديد نوعها في الوقت الحقيقي. وتم تجريب التكنولوجيا في ميناء بريسبان (يونيو/حزيران 2022– مارس/آذار 2023) وتمت مقارنة عمليات الكشف التي أجراها نظام الكشف الآلي عن التهديدات المحدقة بالأمن البيولوجي مع نتائج عمليات التفتيش التي أجرتها وزارة الزراعة ومصايد الأسماك والحراجة على 239 1 حاوية من أجل تحديد مدى دقتها.

وهدفت هذه التجربة إلى تحسين دقة نظام الكشف الآلي عن التهديدات المحدقة بالأمن البيولوجي وأسفرت عن عدّة نتائج رئيسية. وتمثلت إحدى هذه النتائج في وجود حاجة إلى تحسين تدريب نموذج الكشف عن الأجسام باستخدام صور عالية الدقة ومكبّرة بالقدر الكافي، وبخاصة لتحسين قدرة النظام على الكشف عن الأجسام الصغيرة مثل القواقع والبذور. وتمثلت نتيجة أخرى في وجود صعوبة في التقاط صور واضحة في بعض مناطق الحاويات البحرية، الأمر الذي يدل على الحاجة إلى تقنيات تصوير أكثر قابلية للتكييف.

وأوصت التجربة بأنه يمكن لاستخدام كاميرات ذات مواصفات أعلى وقادرة على التكيّف بصورة تلقائية مع حركة الهدف وعلى تكبير الصور وتركيزها بشكل مستقل، أن يحسّن جودة الصور، وبالتالي دقة النظام، بشكل كبير.

الكاميرات الفائقة الطيف المحمولة باليد: قامت الحكومة الأسترالية بتمويل تصميمات الأنظمة الذكية من أجل تجريب نظام كاميراتها المحسّنة بواسطة الذكاء الاصطناعي. ويستخدم هذا النظام التعلّم الآلي وتكنولوجيا الصور الفائقة الطيف من أجل الكشف عن التهديدات المحتملة للأمن البيولوجي وتصنيفها.

وأثبتت خوارزميات التعلّم الآلي الخاصة بنظام الكاميرات هذا عن دقة عالية في الكشف تجاوزت نسبتها 95 في المائة عندما تم تدريبها بشكل ملائم على أهداف محددة، بما في ذلك خنافس العث البالغة وفي مرحلة اليرقات، والقواقع الدائرية والمخروطية، وذلك على ضوء خلفيات بيئية ذات صلة. ولكن دمج خلفيات بيئية متنوعة في نموذج واحد طرح تحديات متعلّقة بالأداء بسبب قدرة المعالجة المحدودة التي تملكها الآلة المحمولة يدويًا.

وبالرغم من أن معدل الكشف المرتفع يعد أمرًا مشجّعًا، فإن هناك حاجة إلى مواصلة تطوير النظام وتحسينه قبل التمكّن من استخدامه كأداة فعالة في الكشف عن مخاطر الآفات في مجموعة متنوعة من أماكن التفتيش والمراقبة.

5– حلقة العمل الدولية بشأن الحاويات البحرية – يوليو/تموز 2023

بعد نجاح حلقة العمل بشأن الحد من دخول الآفات عن طريق مسار الحاويات البحرية التي عقدت في 19 و20 سبتمبر/أيلول 2022 في لندن، المملكة المتحدة، اتفقت الهيئة على أنه من المهم عقد حوار مفتوح وإشراك مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة لمناقشة كيفية الحد من تلوث الحاويات البحرية وشحناتها بالآفات. ولمتابعة هذا الحوار وهذه المشاركة، أوصى المشاركون في حلقة عمل لندن بعقد حلقة عمل متابعة في عام 2023.

وبناءً على ذلك، قامت مجموعة التركيز المعنية بالحاويات البحرية بتنظيم حلقة عمل لتوفير فرصة لمناقشة التقدم الذي أحرزه مختلف أصحاب المصلحة ومجتمع الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات والقطاع كخطوة رئيسية باتجاه بت الهيئة في التوجيهات الطويلة

الأجل للاتفاقية الدولية بشأن إدارة مخاطر الحاويات البحرية في عام 2024. وتمثل أحد العناصر الرئيسية لحلقة العمل في تشجيع التعقيبات وجمعها بشأن التوصية رقم 6 المنقحة الصادرة عن الهيئة.

وسيتم نشر مسودة تقرير حلقة العمل على الصفحة الخاصة بحلقة العمل لعام 2023 على البوابة الدولية للصحة النباتية.

6- تنقيح توصية هيئة تدابير الصحة النباتية رقم 6

تم إدراج تنقيح توصية الهيئة بشأن الحاويات البحرية (التوصية رقم 6) في اختصاصات مجموعة التركيز بعد الاتفاق خلال الدورة السادسة عشرة للهيئة على الإبقاء على التوصية رقم 6 التي تم اعتمادها بدايةً في عام 2017 وتنقيحها، وذلك إما كنهج مؤقت قبل وضع معيار دولي لتدابير الصحة النباتية أو كنهج نهائي.

ومن خلال عمل مجموعة التركيز، تم الاعتراف بأهمية إدراج مزيد من المعلومات السياقية لمرافقة التوصيات الرئيسية المبيّنة في الوثيقة، ذلك أن مجموعة التركيز توقعت أن تكون التوصية رقم 6 بمثابة توجيهات مؤقتة إلى حين الانتهاء من وضع توجيهات طويلة الأجل. وتتضمن النسخة المنقحة مزيدًا من التفاصيل بشأن خلفية مخاطر الصحة النباتية والمسار الدولي للحاويات البحرية، وتحديدًا للمسؤوليات المشتركة التي تقع على عاتق أصحاب المصلحة ونهج مسؤولية الوصاية ذي الصلة، ووصفًا لأنواع المخاطر التي ينطوي عليها مسار الحاويات البحرية وللحاجة إلى زيادة التعاون مع الأجهزة الحدودية على المستوى الوطني من أجل القضاء على خطر وضع تدابير متضاربة أو مكررة والمساهمة في اتباع نهج موحّد لإدارة مخاطر الآفات.

وشكّلت نتائج حلقتي العمل الدوليتين المنعقدتين في عامي 2022 و2023 عنصرًا قيّمًا في عملية التنقيح. فقد ركّزت حلقة عمل عام 2022 على لفت الانتباه إلى المخاطر التي تطرحها الحركة الدولية للحاويات البحرية، وأوجه التعقيد التي يتسم بها هذا المسار، وإلى أنه لجميع الأطراف المعنية دورًا تؤديه في الحد من المخاطر، والحاجة إلى حلّ/حلول عالمية مجدية وعملية. وقد أتاحت المناقشات التي أجريت خلال حلقة العمل هذه أساسًا قويًا لتنقيح التوصية رقم 6 وسلّطت الضوء على المجالات التي رأى فيها أصحاب المصلحة أنه يلزم توفير مزيد من المعلومات السياقية للمساعدة على وضع تدابير فعالة لإدارة المخاطر. ومن جهتها، ركّزت حلقة عمل عام 2023 على توفير منتدى مفتوح للترويج للنص المنقح ومناقشته وأتاحت الفرصة للمشاركين لتقديم تعقيبات أولية بشأن الوثيقة المنقحة. وتم تقديم عروض للمشاركين بشأن التقدم الذي أحرزه مختلف أصحاب المصلحة، ومعلومات عن العمل الجاري داخل الأجهزة الرئاسية الخاصة بكل واحد منهم. ونُظر إلى حلقة العمل هذه على أنها خطوة أساسية باتجاه إعداد توصيات للدورة الثامنة عشرة للهيئة.

ووردت خلال عملية التنقيح، عدة إسهامات من أصحاب المصلحة في القطاع وتم أخذها في الاعتبار عند صياغة النص المنقّح. وخلال عملية التشاور التي عقدت في عام 2023، حصل مشروع التوصية رقم 6 المنقحة على 556 تعليقًا قامت مجموعة التركيز بالنظر فيها.

وترد التوصية رقم 6 المنقحة في الوثيقة CPM 2024/12 لاعتمادها من جانب الهيئة في دورتها الثامنة عشرة.

7- العمل المطلوب في المستقبل

لم تتمكّن مجموعة التركيز من إنجاز جميع مهامها بسبب محدودية المعلومات المتوافرة، والتطورات الناشئة والمتغيّرة في تصميم الحاويات والتكنولوجيات المختلفة، والتجارب ذات الصلة التي يتم إجراؤها. وبصورة خاصة، تم إنجاز المهام 2 و3 و4 و5 و6 و7 و8 و9 و10 بشكل جزئي فقط. وبالتالي، فإنه من الضروري العمل في المستقبل على متابعة المهام التي قد تعتبرها الهيئة أنها لا تزال ذات أهمية. وبالنظر إلى هذا الوضع، تعتبر مجموعة التركيز أنه حتى لو تم اعتماد تنقيح التوصية رقم 6 من جانب الهيئة في دورتها الثامنة عشرة، فإن العمل الحالي المتعلّق بالحاويات البحرية ينبغي أن يستمر. فذلك سيسمح باستعراض التطورات الناشئة والمتغيّرة وبدعمها بواسطة توجيهات محتملة تقدمها الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات وتكون أوسع نطاقًا أو أكثر تحديدًا في توجهها. وفي هذا الصدد، توصي مجموعة التركيز بأن يستمر عملها لمدة ثلاث سنوات إضافية يتم بعدها تقديم المزيد من الملاحظات والتوصيات إلى الهيئة، بما في ذلك توصيات بشأن التوجيهات الطويلة الأجل. وعلى هذا الأساس، أعدت مجموعة التركيز مشروع اختصاصات جديدة لتنظر فيه الهيئة في دورتها الثامنة عشرة بالتزامن مع الاقتراح لتمديد عملها. وبهذا الخصوص، سيُطلب إلى الهيئة في دورتها الثامنة عشرة أن تمدد فترة عمل مجموعة التركيز ثلاث سنوات من أجل التمكّن من إنجاز عدة مهام واردة في الاختصاصات القائمة، ومتابعة العمل مع المنظمة البحرية الدولية، واتفاقية التنوع البيولوجي، ومنظمة الجمارك العالمية، والمنظمة العالمية لصحة الحيوان، ومواصلة استعراض مدى الأخذ بالتوصية رقم 6 المنقحة، ومتابعة خيارات أخرى مثل استعراض التطورات المرتقبة المتعلّقة بالتكنولوجيات المحسّنة، وتصميم الحاويات، والاقتراحات التي يقودها القطاع، بما في ذلك نموذج مسؤولية الوصاية. وسيسمح تمديد ولاية مجموعة التركيز لهذه الأخيرة بتقديم توصيات محدّثة إلى الهيئة في دورتها الحادية والعشرين المزمع عقدها في عام 2027.

وفي حين وافقت مجموعة التركيز على المضي قدمًا بهذه التوصية، رأى أحد الأعضاء أنه ينبغي إسناد الأولوية لوضع معيار دولي للصحة النباتية وفقًا لعملية وضع المعايير.